ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية البليدة–

The practice of social responsibility in the small and medium enterprises and its role in sustainable development achievement -a case study of a sample of small and medium enterprises in blida-

خولة مسراتي[1]، نور الهدى دريوش[2]*

[1] جامعة البليدة 2 (الجزائر)، k.mousserati@univ-blida2.dz

[2] جامعة البليدة 2 (الجزائر)، n.deriouche@univ-blida2.dz

تاريخ الاستلام: 2020/08/07 تاريخ القبول: 2021/06/09 تاريخ النشر: 2021/07/01

ملخص:

تهدف الدراسة للتعرف على واقع المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف أبعادها (الاقتصادي، القانوني، الإنساني، الأخلاقي) وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، ولهذا الغرض تم تطبيق الدراسة على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية البليدة، حيث تم اعتماد الاستبيان كأداة لجمع البيانات، والتي تم تحليلها باستعمال برنامج SPSS.

في نهاية هذه الدراسة تم التوصل إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمارس المسؤولية الاجتماعية بمختلف أبعادها، وأن هذه الممارسة تنعكس بشكل كبير على تحقيق التنمية المستدامة.

كلمات مفتاحية: مسؤولية اجتماعية؛ تنمية مستدامة؛ مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

تصنيفات JEL : L25، Q01،M14.

Abstract:

The study aims to identify the fact of social responsibility in various dimensions (economic, legal, human, ethical) in the small and medium enterprises, and its effect on sustainable development in Algeria, for this purpose we applied the case study on a sample of small and medium enterprises in Blida, where we use the questionnaire as a data-gathering tool, which is analyzed by SPSS.

It was reached that small and medium enterprises practice social responsibility by their different dimensions, and this practice reflects the achievement of sustainable development.

Keywords: social responsibility; sustainable development; small and medium enterprises.

JEL Classification Codes: M14, Q01, L25.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

إن التحولات الاقتصادية التي يشهدها عالم الأعمال والاتجاه المتزايد نحو النظام الاقتصادي الأوحد أدى لتمكين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليحتل مكانة مرموقة، حيث أصبحت هذه المؤسسات خيار إستراتيجيا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها مدخلا هاما في ضمان استدامة التنمية الاقتصادية، خاصة مع بروز مصطلح الاستدامة الذي يؤكد على العمل مع مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وذلك بهدف إحداث تغيير في أسلوب التفكير وطريقة العمل، وقد اعتبرت المسؤولية الاجتماعية من بين أهم ما تم تبنيه في هذا الأسلوب، حيث أن هناك علاقة وطيدة بينها وبين التنمية المستدامة، إذ أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسعى لتبني برامج المسؤولية الاجتماعية بهدف تنمية علاقتها مع الآخرين وخدمة المجتمع بغية الوصول إلى الاستدامة، وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال هذه الورقة البحثية، حيث تم طرح الإشكالية التالية :

1.1. إشكالية الدراسة: ما مدى ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية البليدة؟ وما تأثير هذه الممارسة على تحقيق التنمية المستدامة؟

2.1. فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية السابقة قمنا باقتراح الفرضيات التالية:

- تمارس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عينة الدراسة المسؤولية الاجتماعية بمختلف أبعادها؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية البليدة عند مستوى المعنوية 0.05؛

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الاقتصادي، القانوني، الإنساني، الأخلاقي) والتنمية المستدامة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية البليدة عند مستوى المعنوية 0.05؛

3.1. أهداف الدراسة: تتمثل أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- التعرف على مدى ممارسة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية البليدة؛
- التعرف على أبعاد المسؤولية الاجتماعية المطبقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- التوصل للعلاقة الموجودة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية البليدة.

4.1. منهجية الدراسة: تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في الجانب النظري، كما تم اعتماد الاستبيان كأداة لجمع المعلومات فيما يخص الجانب التطبيقي، وبعد ذلك تمت معالجة البيانات بواسطة البرنامج الإحصائي SPSS 22.

2. الإطار النظري للدراسة: من خلال هذا المحور سنتطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بهذه الدراسة.

1.2 المسؤولية الاجتماعية: سنعرض خلال هذا الجزء بعض التعريفات المقدمة لمصطلح المسؤولية الاجتماعية، وبعدها سنبرز العناصر المشكلة لها وأهميتها.

1.1.2 مفهوم المسؤولية الاجتماعية: فيما يلي سيتم عرض أهم التعريفات المقدمة:

تم تعريف المسؤولية الاجتماعية من طرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة بأنها "الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، والمجتمع المحلي والمجتمع ككل" (جديدي و جديدي، يومي06 و07 ديسمبر 2017، صفحة 03)

وعرفت المسؤولية الاجتماعية أيضا بأنها "تتمحور حول مراعاة المؤسسة لكافة المعايير الاجتماعية والبيئية خلال أداء نشاطات أعمالها، وخلال تفاعلها مع أصحاب المصلحة سواء داخل أو خارج المؤسسة"(David & Aras, 2008, p. 11) .

من خلال ما سبق من التعريفات يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية بكونها **"التزام المؤسسة بالمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مراعاة كافة المعايير الأخلاقية والاجتماعية في أداء نشاطاتها".**

2.1.2 أبعاد المسؤولية الاجتماعية: يعتبر الباحث كارول من رواد المسؤولية الاجتماعية فهو أول من أعطى لها تعريفا شاملا دقيقا، وأول من وضع أسسها، وعمل على توضيح أبعادها سنة 1978، حيث قسمت إلى أربعة أبعاد موضحة فيما يلي: (خميلي، 2019، صفحة 427)

1.2.1.2. المسؤولية الإنسانية: أي أن تكون المنظمة صالحة، وأن تعمل على الإسهام في تنمية وتطوير المجتمع، وأن تعمل على تحقيق نوعية الحياة (فضالة و قرومي، 2017، صفحة 43).

2.2.1.2. المسؤولية الأخلاقية: والتي تراعي من خلاله منظمة الأعمال الجانب الأخلاقي في كل قراراتها ومسارها في الصناعة التي تعمل فيها، تجنبا لأي ضرر قد يلحق المجتمع (عبد الحفيظي، 2019، صفحة 184).

3.2.1.2. المسؤولية القانونية: تتعلق بالامتثال للقوانين واللوائح التي وضعتها السلطات، والتي تضع معايير السلوك المسؤول (بخدة، 2017، صفحة 332).

4.2.1.2. المسؤولية الاقتصادية: تقتصر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ببعدها الاقتصادي في تحسين وتطوير أدائها الاقتصادي، فهي بذلك تقدم خدمة كبيرة للمساهمين من خلال تعظيم العائد على السهم، وتوظيف العمل، وتقديم منتجات وخدمات للزبائن، ودفع الضرائب للدولة (بن سالم، 2017، صفحة 199).

ويضاف لتلك الأبعاد أبعاد أخرى مشتقة منها وهي: المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي واتجاه الموظفين واتجاه الزبائن واتجاه الموردين واتجاه المساهمين. (عمار، 2016، صفحة 125)

2.2. التنمية المستدامة: التنمية المستدامة من أكثر المواضيع التي تهتم بها الدراسات الحالية، وذلك راجع لأهميتها الكبرى في مجال الاقتصاد، وفي هذا الجزء سنتناول مفهومها وأبعادها.

1.2.2 مفهومها:

لقد استخدمت عبارة التنمية المستدامة للمرة الأولى عام 1980 في الإستراتيجية العالمية للبقاء من طرف الإتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة، وعرفت بأنها التنمية التي تجيب عن حاجات الحاضر دون تعريض قدرات الأجيال القادمة للخطر(M.Paris & Leiserowitz, 2005) .

وفي سنة 1991 تطور مفهوم التنمية المستدامة الذي عرفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة بما يلي: تحسين شروط وجود المجتمعات البشرية مع البقاء في حدود قدرة تحمل أعباء الأنظمة البيئية. (ناصر، 2010، صفحة 133)

من خلال ما سبق يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها "**التنمية التي تضمن الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية والمستوى المعيشي للأجيال الحالية، دون المساس بالموارد التي قد تعرض حاجيات وقدرات الأجيال القادمة للخطر**".

2.2.2 أبعاد التنمية المستدامة: قامت هيئة الأمم المتحدة في العام 1984م بإيجاد استراتيجيات تنموية طويلة المدى، تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وأوكلت المهمة إلى الدول الصناعية والدول النامية وسميت بالمفوضية الدولية للبيئة والتنمية (WCED)، وقد خلصت هذه المفوضية إلى أن التنمية المستدامة تتضمن ثلاثة أبعاد أو محاور وهي كما يلي: (بن نائل بن عبد الرحمان أبو علي، 2011، صفحة 48)

1.2.2.2 البعد البيئي: يركز البعد البيئي للتنمية المستدامة على مراعاة الحدود البيئية، بحيث لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف. وفي حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى

تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وغيرها (حجام و طري، 2019، صفحة 131).

2.2.2.2 البعد الاجتماعي: يركز على العدالة والمساواة في توزيع الثروات والخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والمشاركة السياسية، بما يؤدي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ومستوى معيشي أفضل (برسولي و بولحية، 2018، صفحة 311).

3.2.2.2 البعد الاقتصادي: يتمثل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في انعكاسات ونتائج الاقتصاد وكيفية تحسين التقنيات الصناعية، حيث تظهر أهم عناصر هذا البعد في النمو الاقتصادي المستدام، كفاءة رأس المال، إشباع الحاجات الأساسية والعدالة الاجتماعية.

إن تطبيق نظام اقتصادي مستدام يسمح بإنتاج سلع وخدمات لإشباع الإنسانية وتحقيق الرفاهية بشكل مستمر، يفرض تغييرا جذريا في أنماط الإنتاج والاستهلاك للحد من هدر الموارد الطبيعية، والبحث عن أساليب أكثر فعالية للحاجات الاقتصادية دون الإضرار بالبيئة كالتقليل من التلوث بجميع أنواعه (بن حاج جيلالي مغراوة، 2017، صفحة 158).

3.2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لقد أخذت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيزا كبيرا من الاهتمام ويظهر ذلك جليا من خلال الكم الكبير من الأبحاث والدراسات التي حظيت بها.

1.3.2.مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لقد تعددت مفاهيم المؤسسات الصغيرة وسنتطرق إلى بعضها.

عرفتها **منظمة العمل الدولية** بأنها مؤسسات إنتاجية وحرفية لا تتميز بالتخصص في الإدارة ويديرها مالكها ويصل عدد العمال فيها إلى 250عامل (بن نذير، 2012، صفحة 128).

في حين عرفتها **الولايات المتحدة الأمريكية** بكونها المؤسسات التي يعمل بها 250عامل ويمكن أن يصل إلى 1500عاملا، ولا تزيد قيمة الأموال المستثمرة فيها عن 9 ملايين دولار، وبالنسبة لبعض الصناعات إذا كان عدد العمال أقل من 1000 عامل (اتشي، 2008، صفحة 12).

أما **التعريف المعتمد في الجزائر** فيستند **للمادة 05** من القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10جانفي 2017والمتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الجريدة الرسمية الجزائرية الجزائرية، 10 جانفي 2017، صفحة 06):

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسات إنتاج سلع و/أو خدمات تشغل من 1 إلى 250 شخص لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة مليار دينار جزائري، ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري.

2.3.2.خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: نذكر منها: (قاشي و الشيكر، 2017)

- سهولة القيادة والتوجيه وتحديد الأهداف الواضحة للمشروع بسهولة، وإقناع العاملين بالأسس والسياسات والنظم التي تحكم المشروع؛
- سهولة وبساطة التنظيم من خلال التوزيع المناسب للاختصاصات بين أقسام المشروع، التحديد الدقيق للمسؤوليات والتوفيق بين المركزية وأغراض التخطيط والرقابة وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ؛
- الفعالية والكفاءة حيث تتجلى في قدرة هذه المؤسسات على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لمالكها وإشباع رغبات واحتياجات العملاء بشكل أكبر؛
- سهولة التأسيس والاعتماد على الموارد الداخلية في التمويل: تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من احتياجها إلى رؤوس الأموال صغيرة نسبيا؛
- مرونة الإدارة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تتميز بقدر عال من المرونة وسرعة ومواكبة التغيرات في العمل وظروفه والتكيف معها بسرعة فائقة، ويعود ذلك إلى الطابع غير الرسمي للتعامل بين العملاء والعاملين وصاحب المؤسسة، وعدم وجود لوائح جامدة تعرقل اتخاذ القرارات فالأمر كله متروك بصورة أساسية لصاحب المؤسسة وخبرته في تقدير المواقف ومعالجتها.

3. **الدراسة الميدانية:** بعد التطرق النظري للدراسة في المحور السابق، سيتم في هذا المحور تحليل نتائج الإستبيان بالإعتماد على برنامج spss.

1.3. الإطار المنهجي للدراسة: سيتم أولا التعرف على المنهجية المعتمدة في هذه الدراسة.

1.1.3. منهجية الدراسة: استعملنا في بحثنا هذا المنهج الوصفي التحليلي، وكان ذلك من خلال الاعتماد على المسح المكتبي في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي فاعتمدنا على المنهج التحليلي من خلال معالجة البيانات المتحصل عليها عن طريق الاستبيان ببرنامج spss .

2.1.3. نموذج الدراسة: تتمثل متغيرات الدراسة في القيم التنظيمية بأبعادها الأربعة (المتغير المستقل) والالتزام التنظيمي (المتغير التابع)، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (1): نموذج الدراسة

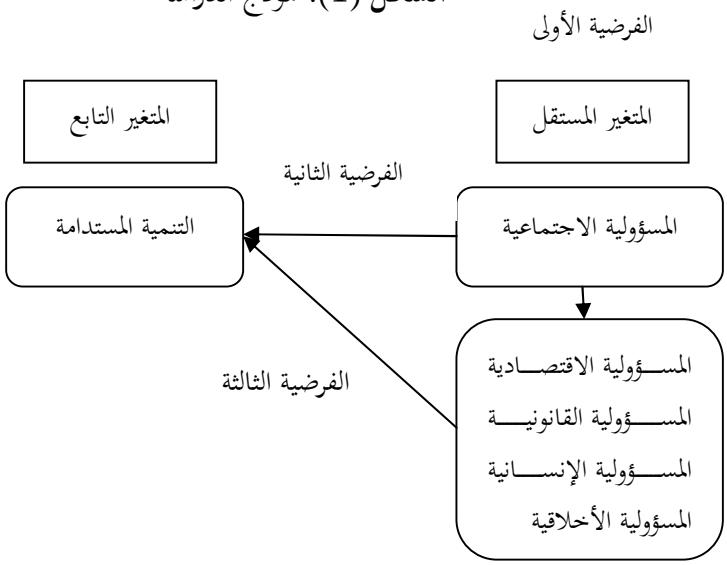

المصدر :من إعداد الباحثتين.

3.1.3. مجتمع وعينة الدراسة: يشمل مجتمع الدراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة بولاية البليدة، حيث تم اختيار عينة عشوائية من هذه المؤسسات باختلاف نشاطاتها، قدرت ب 36 مؤسسة يختلف نشاطها الاقتصادي من مؤسسة لأخرى وكانت قائمة الاستقصاء موجهة لمسيري هذه المؤسسات

ومدراها، حيث تم توزيع 50 قائمة استقصاء تم استرجاع 40 قائمة، ومنها4 غير صالحة للدراسة نظرا لعدم اكتمال الأجوبة، بالإضافة إلى عدم استرجاع 10 قوائم لأسباب غير واضحة.

4.1.3. أداة الدراسة: تم الاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع المعلومات، وتم تصميمه وفق ما يلي:

1.4.1.3. الجزء الأول: يخص المعلومات المتعلقة بالمؤسسة (عمر المؤسسة، نشاطها وعدد العمال).

2.4.1.3. الجزء الثاني: يحتوي على 21 فقرة موزعة على محورين:

1.2.4.1.3. المحور الأول (المسؤولية الاجتماعية): واحتوى هذا المحور على 11 فقرة موزعة على الأبعاد التالية: (البعد الاقتصادي، البعد الإنساني، البعد القانوني، البعد الأخلاقي).

2.2.4.1.3. المحور الثاني (التنمية المستدامة): وشملت 10فقرات موزعة على الأبعاد التالية (البعد الاقتصادي، البيئي، الاجتماعي).

تم تصميم استبيان هذه الدراسة بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي، الذي يمكن توضيح أوزانه في الشكل الموالي:

الجدول رقم (1): درجات مقياس الدراسة

الإجابة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	أتفق	أتفق تماما
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: فوزي حبيب حافظ، القياس وأدوات تطبيقه،مكتبة الملك فهد ،السعودية، 2004، ص 38.

لتحديد طول الخلايا في مقياس ليكرت الخماسي، تم حساب المدى بين أكبر وأصغر قيمة لدرجات مقياس ليكرت (5-1=4) ، ثم تقسيمه على عدد درجات المقياس (4/5=0.8)، ثم تتم إضافة هذه القيمة المتحصل عليها لأقل قيمة في المقياس (1)، ونتبع نفس الطريقة مع كل الدرجات، فيصبح طول الفئات كالتالي:

- [1-1.8[تمثل غير موافق بشدة؛
- [1.8-2.6[تمثل غير موافق؛

- [2.6-3.4[تمثل محايد؛
- [3.4-4.2[تمثل موافق؛
- [4.2-5] تمثل موافق بشدة.

5.1.3. ثبات أداة الدراسة: هنا يجب التأكد من صدق الأداة وعدم تناقضها لهذا قمنا بحساب معامل ألفا كرومباخ الكلي الجزئي، وهنا نكون أمام فرضيتين:

- فرضية البديل H1:]0؛01[CA=؛
- فرضية العدم H0:]0؛01[CA≠.

وهذا عند مستوى المعنوية 0.05.

ويمكن إيضاح ما توصلنا إليه من خلال هذا المعامل من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(2):معاملات ألفاكرومباخ لأبعاد ومحاور الدراسة.

المحاور	الأبعاد	العبارات	ألفاكرومباخ للعبارات	ألفاكرومباخ الكلي
المحور الأول المسؤولية الاجتماعية	البعد الاقتصادي	1-3	0.745	0.818
	البعد القانوني	4-6	0.576	
	البعد الإنساني	7-8	0.760	
	البعد الأخلاقي	9-11	0.675	
المحور الثاني: التنمية المستدامة	البعد الاقتصادي	12-15	0.739	0.527
	البعد البيئي	16-18	0.434	
	البعد الاجتماعي	19-21	1.208-	
ألفاكرومباخ الإجمالي				0.817

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات spss .

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن معاملات ألفاكرومباخ كلها تنتمي إلى المجال من 0 إلى 1 ومنه نقبل فرضية البديل ونرفض فرضية العدم باستثناء معامل ألفا كرومباخ للبعد الاجتماعي للمحور

الثاني، حيث نقبل فرضية العدم ونرفض فرضية البديل، ومعامل ألفاكرومباخ المتحصل عليه أكبر من 0.8 وهذا يدل على أن الدراسة تتمتع بثبات ممتاز. نلاحظ كذلك أن معامل ألفاكرومباخ للمحور الأول قد بلغ 0.818 وهذه القيمة أكبر من 0.8 مما يدل على أن فقرات هذا المحور تتمتع بالاتساق الداخلي؛ بلغ معامل ألفاكرومباخ للمحور الثاني 0.527 وهي قيمة أكبر من 0.5 أي أن الاتساق بين عبارات المحور الثاني ضعيف.

2.3. تحليل نتائج الدراسة: في هذا الجزء سنقوم بتحليل نتائج الدراسة من خلال تحليل وصفي لخصائص عينة الدراسة، بالإضافة إلى اختبار صحة فرضيات الدراسة.

1.2.3.تحليل خصائص عينة الدراسة

شملت هذه الخصائص (عمر المؤسسة، نشاط المؤسسة، عدد العمال)، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3): توزيع عينة الدراسة حسب خصائصهم الديموغرافية

الخصائص	الإجابة	التكرار	التكرار النسبي
عمر المؤسسة	أقل من 5 سنوات	16	44.4%
	من 5 إلى 10 سنوات	15	41.7%
	10 سنوات فأكثر	5	13.9%
نشاط المؤسسة	تجاري	20	55.6%
	صناعي/تجاري	3	8.3%
	خدماتي	13	36.1%
عدد العمال	أقل من 10 عمال	10	27.8%
	من 10 إلى 49 عامل	24	66.7%
	من50 إلى 250 عامل	2	5.6%

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات spss .

وسوف يتم تفسير نتائجها على النحو الآتي:

1.1.2.3. عمر المؤسسة: نلاحظ أن أغلب عينة الدراسة مؤسسات لم يتعدى عمرها ال5 سنوات، فهم يمثلون ما نسبته 44.5%، وهذا راجع لأن هذا النوع من المؤسسات أصبح يحظى بالاهتمام بكثرة في الآونة الأخيرة، حيث تم إنشاء أجهزة تعنى بها كوكالة القروض المصغرة، أما المؤسسات التي عمرها ما بين 5 إلى 10 سنوات فقدت بلغت نسبتها 41.7%، وهي تشكل في الغالب المؤسسات التي تطورت بفعل مشاريع التأهيل والتنمية، أما التي عمرها أكثر من 10 سنوات فكانت نسبتها 13.9% وهي معظمها مؤسسات عمومية تم خوصصتها بموجب قانون النقد والقرض90/10.

2.1.2.3. نشاط المؤسسة: من خلال النتائج المتوصل إليها لاحظنا أن أغلب عينة الدراسة مؤسسات ذات طابع تجاري، حيث بلغت نسبتها 55.6 %، وهذا راجع لأن أغلب الشباب الذين يفتتحون هذا النوع من المؤسسات يحبون الربح السريع ولا يمتلكون روح المخاطرة، ولهذا أيضا نجد أن نسبة المؤسسات ذات الطابع الصناعي التجاري بلغت 8.3 % وهذا راجع للمنافسة الشديدة من المؤسسات الأجنبية في هذا النوع من الصناعات، وكذا منافسة السلع الصناعية المستوردة تشكل عائق لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، كما نلاحظ أن نسبة المؤسسات الخدماتية 36.1 % وهي تشكل في الغالب وكالات سياحية، توفر ربح سريع لمؤسسيها، ولكن في الغالب تموت مع مرور الزمن وهذا راجع لافتقار ثقافة تقديم الخدمة لدى العاملين.

3.1.2.3. عدد العمال: نلاحظ من خلال الجدول أن أعلى نسبة هي 66.7%، وهي مخصصة للمؤسسات التي تشغل من 10 إلى 45 موظف، تليها الفئة التي عدد عمالها أقل من 10 عمال والتي كانت نسبتها 27.8%، وهي في الغالب تمثل المؤسسات التجارية الخدماتية فهذا النوع من المؤسسات لا يتطلب عدد كبير من العمال، أما الفئة التي يتراوح عدده موظفيها ما بين 50 إلى 250 عامل فهي النسبة الأضعف حيث قدرت ب 5.6% وهي تمثل المؤسسات الصناعية، فهذا النوع من المؤسسات يحتاج إلى عدد كبير من العمال.

2.2.3.اختبار فرضيات الدراسة: من خلال هذا الجزء سنقوم باختبار صحة الفرضيات من عدمها من خلال مجموعة من الاختبارات.

1.2.2.3. الفرضية الأولى: "تمارس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عينة الدراسة المسؤولية الاجتماعية بمختلف أبعادها"

سنحاول الإجابة عن هذه الفرضية من خلال الاعتماد على المتوسطات الحسابية المرجحة لعبارات المتغير المستقل (المسؤولية الاجتماعية) انطلاقا من الجدول التالي:

الجدول رقم(4): التحليل الإحصائي الوصفي لعبارات المتغير المستقل(المسؤولية الاجتماعية)

أبعاد المسؤولية الاجتماعية	العبارات	المتوسط الحسابي المرجح	درجة الموافقة
البعد الاقتصادي	تحترم المؤسسة قواعد المنافسة الحرة.	3.86	4
	تسعى المؤسسة إلى الاستفادة من التطور التكنولوجي بما لا يلحق ضررا بالمجتمع.	3.56	4
	تسعى إلى إنتاج السلع والخدمات ذات قيمة معقولة ونوعية جيدة.	3.81	4
	إجمالي المتوسط الحسابي المرجح للبعد الاقتصادي	3.74	**4**
البعد القانوني	تحترم المؤسسة قواعد الحماية والسلامة المهنية للعمال والزبائن.	3.56	4
	تسعى المؤسسة إلى الإلتزام بالقوانين وحماية المستهلك.	3.50	4
	تلتزم المؤسسة بتطبيق قوانين البيئة.	3.69	4
	إجمالي المتوسط الحسابي المرجح للبعد القانوني	3.58	**4**
البعد الإنساني	تقوم المؤسسة بالأعمال التطوعية بإشراك موظفيها بالتعاون مع الجمعيات الخيرية.	3.03	3
	تقوم المؤسسة بزيارات لدور العجزة والأيتام رفقة موظفيها.	3.39	3
	إجمالي المتوسط الحسابي المرجح للبعد الإنساني	3.20	**3**
البعد الأخلاقي	تضع المؤسسة الأخلاق في الرتبة الأولى.	3.72	4
	تدرج المؤسسة لوائح لاحترام حقوق الإنسان.	3.86	4
	منتجات المؤسسة تتوافق مع عادات وتقاليد المجتمع.	3.03	**3**
	إجمالي المتوسط الحسابي المرجح للبعد الأخلاقي	3.53	4

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات spss .

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عينة الدراسة تمارس المسؤولية الاجتماعية وبدرجات متفاوتة حيث:

1.1.2.2.3. بالنسبة للبعد الاقتصادي: بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد 3.74 وهو يصب في خانة الموافقة، حيث أن المؤسسات عينة الدراسة تحترم قواعد المنافسة الشريفة في إطار ما ينص عليه القانون، إضافة إلى سعيها إلى إنتاج منتجات وتقديم خدمات بأسعار معقولة تتناسب والقدرة الشرائية لأفراد المجتمع وتتمتع بالجودة المطلوبة، وذلك بالاعتماد على تكنولوجيات متطورة، ولكن لا تلحق ضررا بالمجتمع.

2.1.2.2.3. بالنسبة للبعد القانوني: بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد 3.58 وهو يصب في خانة الموافقة حيث أن المؤسسات عينة الدراسة تسعى لاحترام القوانين، سواء تعلق الأمر بالسلامة المهنية لموظفيها وزبائنها، حيث توفر كل الوسائل والأدوات لتضمن هذه السلامة، أو إلى الإلتزام باحترام حماية المستهلك بإنتاج منتجات غير مضرة، أو ما يتعلق بالمحافظة على البيئة، وهذا يدل على أن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعي هو **التزام قانوني**.

3.1.2.2.3. بالنسبة للبعد الإنساني: بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد 3.02، وهو يصب في خانة الحيادية، حيث أن المؤسسات عينة الدراسة لا تهتم بشكل كبير بالخرجات الميدانية لدور العجزة والأيتام، حيث أن هذه الثقافة لم تنتشر بشكل كبير في المؤسسات.

4.1.2.2.3. بالنسبة للبعد الأخلاقي: بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد 3.53، وهو يصب في خانة الموافقة، حيث أن المؤسسات عينة الدراسة تهتم كثيرا بالجانب الأخلاقي وهذا راجع للخلفية الدينية، حيث أن الدين الإسلامي يأمر في نصوصه الشرعية بوضع الأخلاق في المقام الأول، وهذا ما تلتزم به المؤسسات حيث تلتزم بالأخلاق عند قيامها بمختلف النشاطات، إضافة إلى احترامها للعادات السائدة في المجتمع، وكذا حقوق الإنسان، وهذا يدل على أن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعي هو **التزام أخلاقي**.

ومن خلال ما سبق يمكن القول إن **الفرضية الأولى مقبولة.**

2.2.2.3. الفرضية الثانية: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة عند مستوى المعنوية 0.05"

سيتم الاعتماد على معامل الانحدار الخطي البسيط لاختبار هذه الفرضية، حيث يتمثل المتغير المستقل في المسؤولية الاجتماعية، أما المتغير التابع فيتمثل في التنمية المستدامة، لكن أولا سيتم اختبار القدرة التفسيرية للنموذج، ومن ثم الاعتماد على اختبار ستودنت.

1.2.2.2.3. اختبار القدرة التفسيرية للنموذج: انطلاقا من الجدول التالي:

الجدول رقم (5): اختبار القدرة التفسيرية للنموذج

معامل التحديد R^2	معامل الارتباط سيبرمان r	اختبار فيشر F	Sig
0.309	**0.551	15.227	0.000^b

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول السابق نلاحظ:

- بلغت قيمة معامل سيبرمان 0.551 عند مستوى المعنوية 0.01 وهذا يؤكد وجود علاقة ارتباطية بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة بنسبة 55.1% أما الباقي فيعود لأسباب أخرى؛
- بلغت قيمة معامل التحديد 0.309 أي أن أي تغير في التنمية المستدامة تفسره المسؤولية الاجتماعية بنسبة 30.9%؛
- نلاحظ أن Sig<0.05 أي أن القيمة المحسوبة لاختبار فيشر أكبر من القيمة المجدولة، وبالتالي نموذج الدراسة صالح للتنبؤ.

2.2.2.2.3. الانحدار الخطي البسيط: سنقوم باختبار تأثير ممارسة المسؤولية الاجتماعية على تحقيق التنمية المستدامة باستعمال اختبار ستودنت، وهذا للتأكد من أن معلمات النموذج معنوية، وهنا نكون أمام فرضيتين أساسيتين:

- H0: عدم معنوية النموذج tt>tc أو0.05< sig؛
- H1: معنوية معلمات النموذج tt<tc أو0.05 >sig.

وذلك عند مستوى المعنوية 0,05.

ويمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (6): تحليل الانحدار الخطي البسيط لتأثير المسؤولية الاجتماعية على التنمية المستدامة

Sig	قيمة t المحسوبة	المعامل المعياري ß	ß		
0.000	5.755		0.356	Constante	X المسؤولية الاجتماعية
0.000	3.09	0.556	0.099	Total	
Y التنمية المستدامة					

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول يتضح لنا أن قيمة t المحسوبة بالنسبة للمعلمتين قدرت ب 5.755 بالنسبة للمعلمة الأولى و3.09 بالنسبة للمعلمة الثانية، فبالنسبة لمستوى الدلالة للمعلمتين نلاحظ أن sig<0.05 إذن نقبل فرضية البديل H1، ومنه المعلمتان معنويتان تختلفان عن 0، وبالتالي نكون أمام المعادلة التالية: **Y=X 0.556+0.356.**

وعليه فإن **الفرضية الثانية مقبولة**.

3.2.2.3. الفرضية الثالثة: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الاقتصادي، القانوني، الإنساني، الأخلاقي) والتنمية المستدامة عند مستوى المعنوية 0.05"

بالاعتماد على الانحدار الخطي البسيط سنختبر هذه الفرضية حيث تتمثل المتغيرات المستقلة في أبعاد المسؤولية الاجتماعية، أما المتغير التابع فهو التنمية المستدامة، وسنقوم باختبار تأثير أبعاد المسؤولية الاجتماعية على التنمية المستدامة من خلال اختبار ستودنت، وهذا للتأكد من أن معلمات النموذج معنوية، وهنا نكون أمام فرضيتين أساسيتين:

- H0: عدم معنوية النموذج tt<tc أو sig >0.05؛
- H1: معنوية معلمات النموذج tt>tc أو sig< 0.05.

وذلك عند مستوى المعنوية 0,05، ويمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (7): تحليل الانحدار الخطي البسيط لتأثير أبعاد المسؤولية الاجتماعية على التنمية المستدامة

		ß	المعامل المعياري ß	قيمة t المحسوبة	Sig
X1 البعد الاقتصادي	Constante	0.300	/	9.103	0.000
	Total	0.078	0.375	2.359	0.024
X2 البعد القانوني	Constante	0.299	/	8.314	0.000
	Total	0.082	0.477	3.166	0.003
X3 البعد الإنساني	Constante	0.244	/	11.680	0.000
	Total	0.073	0.384	2.423	0.021
X4 البعد الأخلاقي	Constante	0.326	/	7.750	0.000
	Total	0.070	0.432	2.793	0.009
Y التنمية المستدامة					

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول يتضح لنا أن قيمة t المحسوبة بالنسبة لكل الأبعاد سواء تعلق الأمر بالمعلمة الأولى أو الثانية أكبر من القيم المجدولة وذلك ما تفسره قيمة Sig التي كلها أصغر من 0.05، وعلى هذا الأساس نقبل فرضية البديل H1، أي أن المعلمتين معنويتين تختلفان عن 0، ومنه الفرضية **الثالثة مقبولة**.

4 خاتمة:

تعمل المؤسسات اليوم جاهدة على تبني المسؤولية الاجتماعية تجاه بيئتها الداخلية والخارجية على حد سواء، وذلك من خلال اعتمادها على العديد من النشاطات التي تنظر لها على أنها استثمار وليست مجرد تكاليف بحتة، وذلك لما تعود به من فائدة على المؤسسة، وهذا لغرض تحقيق التنمية المستدامة.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا لمجموعة من النتائج يمكن تلخصيها فيما يلي:

- أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل محور اقتصاديات الدول المتطورة؛
- يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وذلك لتمتعها ببعض الخصائص التي لا تتوفر لدى المؤسسات الكبيرة؛

- الوصول إلى التنمية المستدامة يعتمد بشكل كبير على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تعتمد المسؤولية الاجتماعية على عدم التركيز على الجانب الربحي فقط بل تركز على المشاكل التي يعاني منها المجتمع؛
- يمكن تحقيق التنمية المستدامة اعتمادا على أبعاد المسؤولية الاجتماعية؛
- تمارس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عينة الدراسة المسؤولية الاجتماعية بمختلف أبعادها بنسب متفاوتة؛
- يعتبر البعد الإنساني الحلقة الأضعف في ممارسات المسؤولية الاجتماعية في عينة الدراسة؛
- يوجد ارتباط قوي بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة وهذا ما أظهره معامل سيبرمان؛
- تؤثر المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عينة الدراسة، وهذا ما أثبته اختبار ستودنت.

وارتكازا على ما قدم من نتائج يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- الاهتمام أكثر بالجانب الإنساني للمسؤولية الاجتماعية؛
- الإلتزام أكثر بالاتفاقات التي تبرمها الدولة مع الدول الأخرى لتطبيق التنمية المستدامة؛
- الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويره؛
- ترسيخ ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى مسيري المؤسسات؛
- وضع نظام للمؤسسات للالتزام بتطبيق المسؤولية الاجتماعية وإعطاء الدعم لكل مؤسسة تطبقها؛
- الاهتمام بنشر الثقافة المقاولاتية وروح المخاطرة لدى خريجي الجامعات، لتدعيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

5 قائمة المراجع

المراجع الأجنبية:

1) David, C., & Aras, G. (2008). *corporate social responsability.* Danemark: Ventus publishing ApS.
2) M.Paris, T., & Leiserowitz, A. (2005). What is sustainable development? goals, indicators, values and practice. *Science and policy for sustainable development* , p. 10.

Bibliographie

1. أحمد عبد الحفيظي. (2019). آليات تفعيل المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية. *المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 07*(العدد 01)، صفحة 184.
2. الجريدة الرسمية الجزائرية الجزائرية ,2017) .جانفي 11 .(القانون رقم 17-02 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) .*العدد02*.06 ,(
3. العربي حجام، و سميحة طري. (2019). التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والعلاقات. *مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06*(العدد 01)، صفحة 131.
4. خالد فضالة، و حميد قرومي. (2017). دور تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المؤسسة الإقتصادية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة. *مجلة معارف، المجلد 12*(العدد 22)، صفحة 43.
5. روضة جديدي، و سميحة جديدي. (يومي06 و07 ديسمبر 2017). الإلتوام بالمسؤولية الاجتماعية كتوجه استراتيجي لاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائر. *إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر*، (صفحة 03). جامعة حمة لخضر بالوادي (الجزائر).
6. شعيب اتشي. (2008). واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكة الاورومتوسطية. *رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية*، 12. جامعة الجزائر.
7. شهرزاد بخدة. (2017). المسؤولية الاجتماعية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية –دراسة حالة مؤسسة موبيليس فرع بشار–. *مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 09*(العدد 28)، صفحة 332.
8. فاروق بن سالم. (2017). تفعيل المسؤولية الاجتماعية لضبط التوجه الوقي للمؤسسة –دراسة تحليلية–. *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 17*(العدد 01)، صفحة 199.

9. فتيحة بن حاج جيلالي مغراوة. (2017). التنمية المستدامة بين الطرح النظري والواقع العملي –دراسة الاستراتيجية العربية المقترحة للتنمية المستدامة لما بعد 2015–. *مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 06*(العدد 01)، صفحة 158.

10. فريد خميلي. (2019). واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية بشركة المراعي –نموذجا مقترحا–. *مجلة الدراساة المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06*(العدد 03)، صفحة 427.

11. فوزية برسولي، و شهيرة بولحية. (2018). التنمية البيئية المستدامة في الجوائر: قراءة للتدابير القانوينة محليا وإقليميا. *مجلة المنار للبحوث والدراسات الإقتصادية والسياسة، المجلد 02*(العدد 02)، صفحة 311.

12. قاشي, خ & .,الشيكر, أ .(2017) .المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر صعوبات وعراقيل . *إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر*.(p. 04) ,

13. مراد ناصر. (2010). التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر. *مجلة التواصل*(العدد 26)، صفحة 133.

14. نايف بن نائل بن عبد الرحمان أبو علي. (2011). التنمية المستدامة في العمارة التقليدية في المملكة العربية السعودية، حالة دراسية بمنطقة الحجاز. *رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير*، 48. جامعة أم القرى، السعودية.

15. نصر الدين بن نذير. (2012). دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. *مجلة الأبحاث الاقتصادية*(العدد7)، صفحة 128.

16. نضال عمار (المحرر). (2016). دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في التنمية المستدامة: دراسة ميدانية على منظمات الأعمال السورية للأعضاء في الميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية. *مجلة جامعة البعث، المجلد 38*(العدد 54)، صفحة 125.